أولاً-الهجرة غير الشرعية:

يَقُول المُؤَرخ الإيطالي "**برونوانتنن** " "**Brounwantin** إن البحر المتوسط هو قارة سائلة ذات حدود جامدة وسكان متحركين"، تُعتبر الهجرة مفهوماً لصيقاً بحياة الإنسان منذ بروز الجماعات البشرية المنظمة، ويُشير قاموس المورد إلى أن معنى الهجرة يتراوح من النزوح إلى الإرتحال من مكان إلى آخر، حيث يُقَال: "هاجر المهاجر مهاجرة من البلد، وخرج منه إلى بلد آخر، وتهَجّر فلان تشبه بالمهاجرين، وأصل المهاجر عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن، ويسمى المهاجرون مهاجرين، لأنهم تركوا ديارهم ومساكنهم التي نشؤوا بها وإلتحقوا بدار ليس لهم بها أهل ولا مال، فكل من فارق بلده من بدوي أو حضري، وسكن بلداً آخر[47].

أما قاموس ويبستر فيُشير بدوره إلى ثلاثة معاني لكلمة الهجرة، وهي الحركة من دولة أو مكان أو محل إلى أخر، المرور أو العبور الدوري من منطقة أو مناخ إلى آخر بغرض البحث عن الطعام أو التزاوج، تغيير المكانة أو مستوى المعيشة[48].

وعَرّفَت الأمم المتحدة الهجرة غير الشرعية بأنها:" **دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى، عن طريق البر أو البحر أو الجو، ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة**"[49].

---

[46]بسمة مطالبي، طبيعة التهديدات اللاتماثلية في المناطق الحدودية، مجلة السياسة العالمية، المجلد5، العدد الخاص1، السنة 2021، ص142

[47] زينب أبو زيد أبو بكر، يوسف أمحمد صالح، الهجرة غير الشرعية للشباب أسبابها وأثارها على الأمن الاجتماعي الليبي: دراسة ميدانية على عينة من طلبة كلية الأداب بجامعة بن وليد، المجلة الليبية العالمية، العدد51، أفريل 2021، كلية التربية المرج، جامعة بنغازي، ص5

[48]مراد مقعاش، التهديدات الأمنية في المتوسط وأثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو- جزائري، المركز العربي الديمقراطي، 4 جانفي 2017، متوفر على الرابط: https://democraticac.de/?p=42040

[49] خليفة مصطفى غرايبية، هجرة الشباب العربي غير الشرعية إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، المجلد7، العدد19، 2017، ص91

كما عرّفه الإتحاد الأوروبي بأنه:" **تدبير الدخول غير المشروع من وإلى أي إقليم بأي دولة من قبل أفراد أو مجموعات من غير المنافذ المحددة لذلك، دون التقيد بالضوابط والشروط المشروعة التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد**"[50].

وبالتالي فإن مفهوم الهجرة غير الشرعية يُستخدم بمعنى قانوني بالدرجة الأولى، وهو ينطوي على دلالة مخالفته للقوانين والنظم المعنية بالهجرة وحركة الأفراد وتنقلاتهم بين الدول، فتعرف بذلك بأنها تلك الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية نظراً لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية، حيث تعقدت إجراءات السفر وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة، وهي تظهر فيما يلي:[51]

1–دخول الشخص حدود دولة ما دون وثائق قانونية تفيد بموافقة هذه الدولة على ذلك، وغالباً ما يتم ذلك بطرق التسلل عبر الطرق البرية الصحراوية أو الجبلية أو عبر البحار والمناطق الساحلية.

2–دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة، وبقاؤه فيها إلى ما بعد الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية مماثلة، كأن يكون غايات دخوله للمرة الأولى السياحة أو زيارة الأقارب ثم المكوث والإستقرار في الدول المستضيفة

3–دخول الشخص لحدود دولة ما في سياق عملية منظمة من قبل جهات سياسية أو إجتماعية أو إقتصادية، بغرض إيقاع الأذى بالسكان المقيمين والعمل على تهديد أمن الدولة لغايات سياسية أو إجتماعية، وغالباً ما يقترن هذا الشكل بعمليات الإرهاب.

1–دوافع الهجرة غير الشرعية:

شهدت مناطق جنوب المتوسط، منذ العقدين الأخرين تزايداً كبيراً في أعداد المهاجرين الذين يُحَاولُون عبور البحر الأبيض المتوسط إلى دول الإتحاد الأوروبي، ويعود هذا إلى عدّة إعتبارات ودوافع يمكن إجمالها فيما يلي:

---

[50] سارة قوراري، دور الاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة1، العدد10، جانفي2017، ص450

[51]طارق فتح الله خضر، قرارات أبعاد الأجانب والرقابة القضائية عليها، د، د، ن، القاهرة، 2003، ص3

أ-الدوافع الإقتصادية:

تلعب الدوافع الإقتصادية دوراً كبيراً ومحركاً قوياً للهجرة غير الشرعية، فالمستوى المعيشي للمجتمع يُقَاس بدرجة رعاية المجتمع للأعضاء الداخلين في تكوينه، حيث يُعد البحث عن الرزق لتوفير حياة أمنة رغدة من أول الدوافع وأهمها، إذ يؤدي بالمهاجرين إلى ترك أوطانهم والهجرة إلى الدولة التي يجدون بها فرص العمل لكسب الرزق، إلى جانب التباين الكبير في المستوى الإقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، والتي تشهد غالبا إفتقاراً إلى عمليات التنمية، وتدهور للقدرة الشرائية نتيجة تدني المداخيل ممّا أدّى إلى إتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وقلة فرص العمل وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، في مقابل الحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة[52].

بالمقابل يُمكن حصر الأسباب الإقتصادية للهجرة غير الشرعية في:[53]

- ✓ معظم المهاجرين غير الشرعيين يُهاجرون من دول ومناطق فقيرة وذات مستويات منخفضة على الدول ومناطق غنية ذات مستويات معيشية عالية كونها تتوفر على فرص عمل، بهدف البحث عن حياة أفضل إقتصادياً
- ✓ الدول الغنية لا تقدم حلولاً تقضي على أسباب الهجرة وما تقدمه من مساعدات للدولة غير كاف للحد من تيارات الهجرة
- ✓ عدم العدالة في التوزيع الثروة الوطنية فيما يخص الدول المرسلة، حيث الإستغلال الإقتصادي في الدول النامية يعتمد على سياسة تنموية شاملة ترتبط بالدول الغنية، ممّا أسهم بشكل كبير في خلق نموذج التبعية

ب-الدوافع الإجتماعية: وتتمثل في عدم توفر السلم والأمن الإجتماعي، وهذا بفعل شيوع الظاهرة الطبقية على المستوى القبلي والطائفي أو العرقي، والطائفي أو العرقي، وتغليب الأغلبية على الأقلية أو العكس،

---

[52] محمد الخشاني، أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، الجزيرة نت، تم النشر بتاريخ: 2005/3/11، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2022/9/22، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3eaKy02

[53] فاطمة الزهراء شريط، السياسات المتوسطية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد7، العدد1، 2021، ص ص 516-517

كما ترتبط الدوافع الإجتماعية بالدوافع الإقتصادية إرتباطاً طردياً، فتدني مستويات المعيشة على الرغم من كونه عامل إقتصادي إلاّ أن له إنعكاسات إجتماعية ونفسية وأمنية سلبية في المجتمع التي تنشأ فيه، بالمقابل فإنه من النتائج الخطيرة المترتبة على الإنفجار الديمغرافي ظهور مشكلة البطالة، التي باتت تمس الأفراد من جميع المستويات العلمية والمهنية، وحتى الحاصلين على الشهادات العليا فيتجهون إلى طلبها من الخارج، كذلك الفشل في حل المشكلات الإجتماعية المتمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة والأمراض[54].

فضلاً عن تفاقم أزمة الإندماج الإجتماعي داخل حياة المجتمع جنوب المتوسط والمتغيرات السوسيو ثقافية التي عرفتها عناصر منظومته الاجتماعية، إلى جانب التحولات الدولية وتراجع الأيديولوجيات الكبرى داخل التجمعات، إذ أصبح التفكير في الهجرة حلا لهذه الأزمة عند معظم أفراد المجتمع جنوب المتوسط وخاصة منه فئة الشباب[55].

ج-الدوافع السياسية:

تميزت نهاية القرن العشرين بتنامي حركة اللاجئين بصفة فردية أو جماعية، بفعل الحروب والنزاعات الداخلية الناجمة عن الصراعات العرقية أو العقائدية(الفرار من الحروب الأهلية في بلد المنشأ نتيجة الإضطهاد الديني، الترهيب، القمع، الإبادة الجماعية) والمخاطر التي يتعرض لها المدنيون أثناء الحرب(أحد الحركيات السببية التي تُجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمناً)، التي شهدتها العديد من مناطق العالم وإنتهاكات حقوق الإنسان، بسبب إنتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية، تعد أحد الأسباب الأساسية لحركات الهجرة غير الشرعية، التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمناً، وهو ما يطلق عليها بالهجرة الإضطرارية أو اللجوء السياسي[56].

---

[54]نصير لعرباوي، حدة قرعيش، الأمن الإنساني كمقاربة لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة باتنة1، المجلد5، العدد1، جانفي2020، ص65

[55] فاطمة الزهراء شريط، السياسات المتوسطية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مرجع سابق، ص518

[56]نفس المرجع، ص65